

ورقة عمل رقم 18

دور المرأة في الزراعة وقضايا تمايز الجنسين في سوريا

سميرة صبح

المركز الوطني للسياسات الزراعية

نيسان 2006

مشروع GCP/SYR/006/ITA



ملخص الورقة

تعالج هذه الورقة قضايا عدة قضايا تخص أوضاع المرأة في سورية وخاصة في الريف السوري إضافة إلى تسليط الضوء على العلاقات الجندرية السائدة بين الرجال والنساء في مختلف مناحي الحياة. لقد تم تقسيم الورقة إلى سبع فصول . الأول عبارة عن مقدمة تعطي فكرة عامة عن أوضاع النساء بشكل عام وعن قضايا تمايز الجنسين الذي يعيق تقدم وتطور النساء بشكل خاص . الفصل الثاني حول السكان والنوع الاجتماعي مثل اتجاهات السكان في سورية خلال العقود الثلاث الماضية و نسبة عدد النساء للرجال و معدل الولادات ومعدل الوفيات ومعدلات الخصوبة ومعدل النمو السكاني. الفصل الثالث يحتوي على التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة العاملة وتمايز النوع الاجتماعي بما يخص الدخل الذي يتقاضاه كل من المرأة والرجل وبعض الامتيازات التي يحصل عليها الرجل دون المرأة . الفصل الرابع يقدم بيانات إحصائية حول مساهمة المرأة في الاقتصاد ومعدلات البطالة ونسبة مساهمة المرأة في الزراعة والأعمال الزراعية المناطة بالنساء . الفصل الخامس يصف مدى وصول النساء لموارد رأس المال الخمس الرئيسية وهي رأس المال المالي والبشري و الاجتماعي والمادي والطبيعي ، كما تم اعتماد منهجية سبل العيش المستدامة في تقييم وصول النساء للموارد الإنتاجية. الفصل السادس يعرض أسماء المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة في سورية والمعنية بقضايا وشؤون المرأة. أما الفصل الأخير فيعرض مجموعة من العوائق والعقبات التي تواجه عملية تقدم وتطوير النساء بالإضافة مختمة بمجموعة من التوصيات والمقترحات الواجب أخذها بعين الاعتبار من قبل المخططين وواضعي السياسات في القطر لدفع عجلة تطور المرأة قدماً نحو الأمام.

فيما يلي ملخص لأهم النقاط والبيانات الإحصائية الخاصة بموضوع التقرير وهي:

- ✓ تتمايز النساء والرجال في العمل الذي يؤديه والدخل الذي يتقاضونه والأدوار المحددة لكل منهما والعلاقات الاجتماعية التي يتقاسمونها
- ✓ بدأ اعتبار قضايا تمكين وتطوير المرأة كأولوية من أولويات التنمية في أجندة الحكومة السورية منذ العام 1970
- ✓ يُقدر عدد السكان في سورية بـ 18,881,361 نسمة في عام 2006 كما بلغ معدل النمو السكاني 2,3% .
- ✓ انخفض معدل الولادات من 28.8 بالآلف في عام 1994 إلى 27.8 بالآلف في عام 2006، في حين انخفض معدل الوفيات من 33 بالآلف في 1994 إلى 28.6 بالآلف في عام 2006 .
- ✓ انخفضت معدلات الخصوبة بين صفوف النساء بعمر (15-49 سنة) من 7.5 في 1970 إلى 6.8 في 1981 كما انخفضت النسبة من 4.2 في عام 1993 إلى 3.8 في عام 2001
- ✓ تنص التشريعات والقوانين السورية على مبدأ المساواة بين النوع الاجتماعي في الحقوق والواجبات إلا أن هناك بعض القوانين لا تزال تميز بين الجنسين مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل
- ✓ تعمل الدولة على إزالة كافة العوائق التي تقف حائلاً أمام تطوير المرأة ومن مشاركتها في بناء المجتمع
- ✓ يحق لكل النساء العاملات في أخذ إجازة أمومة لمدة 8 أسابيع مدفوعة الأجر
- ✓ قفز معدل البالة بين الإناث من 4.3% في عام 1991 إلى 24.1% في عام 2002

- ✓ لوحظ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث الحضريات مقارنة مع الريفيات (24.4% للحضر و 23.9% للريف).
- ✓ بلغ متوسط الأجر الشهري الكلي للرجل 6100 ي.س في عام 2002 بينما بلغ 5703 ل.س للمرأة بفجوة نوعية قدرها 400 ل..
- ✓ كان هناك زيادة ملحوظة في معدل النشاطات الاقتصادية الكلية في مرحلة النشاط الاقتصادي للفترة 1999-2002 حيث ارتفعت من 22.5% في عام 1994 إلى 52.5% في عام 2002.
- ✓ بلغت معدلات الأمية الكلية في سورية 23.1% للعام 2003 (36.1% بين الإناث و 10.3% بين الذكور).
- ✓ انخفضت معدلات الوفيات بين الأمهات من 0.024 إلى 0.018 خلال فترة الخمسة عشرة سنة الماضية (بمعدل 1.6% سنوياً).
- ✓ انخفضت معدلات الإناث العاملات بأجر من 67.8% في عام 1981 إلى حوالي 65.6% في عام 1994 ثم انخفضت إلى 37.7% في عام 2002.
- ✓ بلغت نسبة الذكور الحائزين على أراض 94.7% من إجمالي الحائزين في القطر بينما بلغت نسبة الإناث الحائزات على أراض 5.3% فقط .
- ✓ يمتلك الذكور 96.4% من الأغنام بينما تمتلك الإناث 3.6% فقط.
- ✓ يسيطر الذكور على حيازة الآليات الزراعية حيث بلغت نسبتهم 99% بينما بلغت نسبة الإناث 1% فقط.
- ✓ تُعتبر النساء مسؤولات بالكامل عن تربية الحيوانات والدواجن ما عدا الرعي.
- ✓ أكثر من 70% من النساء العاملات يتقاضين أجراً شهرياً يتراوح بين 2000 ل.س كحد أدنى و 4000 ل.س كحد أعلى.
- ✓ تم تزويد 56% من الأسر الريفية بشبكة مياه شرب و 92% بالكهرباء و 29% فقط من السر الريفية تتوفر لديها شبكة صرف صحي حديث.
- ✓ هناك عدد كبير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في سورية في مجال التنمية الريفية بشكل عام وفي مجال تطوير المرأة الريفية بشكل خاص.

جدول المحتويات

أ.....	ملخص الورقة	1
1.....	مقدمة	1
3.....	قضايا تمايز النوع الاجتماعي في سورية	2
4.....	1.2. النوع الاجتماعي والسكان	4
6.....	2.2. السياسات والتشريعات المتعلقة بالمرأة الريفية في سورية	6
6.....	1.2.2. السياسات	6
13.....	3. دور المرأة في الاقتصاد	13
17.....	4. دور المرأة في الزراعة	17
19.....	5. وصول المرأة لأصول رأس المال الخمسة	19
19.....	1.5. وصول المرأة للموارد البشرية	19
19.....	1.1.5. الحالة التعليمية للمرأة الريفية	19
22.....	2.1.5. نصيب النساء من فرص التدريب	22
23.....	3.1.5. الحالة الصحية للمرأة الريفية	23
24.....	2.5. وصول النساء للموارد المالية	24
27.....	3.5. وصول النساء للموارد الاجتماعية	27
28.....	4.5. وصول النساء للموارد المادية	28
29.....	5.5. وصول النساء للموارد الطبيعية	29
31.....	6. المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة على تطوير المرأة في سورية	31
33.....	7. النتائج والتوصيات والمقترحات	33
35.....	المراجع	35

1. مقدمة

إن الخلل القائم بين جسامه المسؤليات الملقاة على عاتق النساء وضالة الفرص المتاحة لهن يلحق الضرر بالجهود الرامية إلى الحد من الفقر. تقوم النساء بمعظم الأعمال الزراعية من زراعة المحاصيل و تعشيبها وحصادها إلى جانب تربية الحيوان، كما أنهن يمضين ساعات طويلة في تأدية الأعمال الزراعية والواجبات المنزلية من إعداد الوجبات ورعاية الأطفال والمرضى من أفراد الأسرة ومن ثم فإن يوم العمل المعتاد بالنسبة لهن أطول من يوم عمل الرجال مما يزيد من هذه الأعباء أن النساء يقمن أكثر فأكثر بدور الراعي الوحيد للأسرة وذلك في حال هجرة الرجال إلى المدن بحثاً عن فرص العمل أو بسبب وفاتهم.

ومع ذلك فإن قدرة النساء على الوصول إلى الأصول الإنتاجية اللازمة للنهوض بمستوياتهن المعيشية تقل عن القدرة المتاحة للرجال فهن في العادة أقل حظاً في الحصول على التعليم . كما أنهن يُحرمن في الغالب من حق وراثه الأرض ويصعب عليهن الوصول للقروض الائتمانية ، والأسواق و التقانات وقد تكون حقوقهن القانونية أقل وكثيراً ما لا يكون لهن أي دور يُذكر في القرارات التي تؤثر على حياتهن.

ما لم يتم تذليل العقبات التي تعترض طريق استفادة النساء من إمكانياتهن الكامنة. فإن من العسير بل وربما من المستحيل تحقيق الأهداف التنموية للألفية. فحين تحظى المرأة بالتعليم فإن أولادها يتمتعون في العادة بمستوى أفضل من التغذية والصحة وعندما تكسب المرأة الدخل فإنها تنحو وبصورة أكبر من الرجل إلى إنفاقه على النهوض بالأوضاع المعيشية لأسرتها.

كما تحظى النساء بقسط أوفر من التقدير والاحترام في صفوف أسرهن ومجتمعاتهن حينما يكسبن الدخل ويتحكمن بها. وبفضل ذلك يتعزز احترامهن الذاتي بما يقود إلى دور أنشط لهن في اتخاذ القرارات العامة منها والأسرية، ويؤدي تعزز مكانة المرأة إلى تحقيق عدد من المنافع من بينها مثلاً تحسين الأوضاع التغذوية للأطفال.

من ناحية ثانية ، فإن من بين التحديات الماثلة في هذا الشأن الحاجة إلى تعديل النظرة التقليدية إلى الأدوار الموكلة إلى الرجال والنساء ويتطلب ذلك مساندة من جانب الرجال أنفسهم فحين يدرك الرجال أن المساواة بين النوع الاجتماعي تعني قدراً أوفر من الرخاء للجميع فإنهم قد يسهمون في حل المشكلة.

كثيراً ما تُحرم الفتيات من فرص الانخراط في المدارس للاستفادة من عملهن في المنزل ، أو لأن الأسر الفقيرة تعتقد أن تعليم الفتيان هو الاستثمار الأفضل وقد تعارض بعض الثقافات اختلاط الفتيات بالفتيان أو مغادرتهم لقرانهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفتيات قد ينقطعن عن الدراسة في وقت مبكر بسبب زواجهن. ويشكل ذلك جزءاً من دائرة تتصافر فيها عوامل الافتقار إلى التعليم وضخامة حجم الأسرة وغيرها لخلق ظروف تحول دون إفلات النساء من نير الفقر. وعلى العكس من ذلك فإن البلدان التي حققت أسرع معدلات للنمو الاقتصادي هي تلك التي تمكنت من إغلاق الفجوة القائمة

بين الجنسين في حقل التعليم بأقصى سرعة . وحينما يُتاح للمزارعات الوصول إلى المعارف و التقانات فإن غلال المحاصيل تزيد بشكل كبير وعندما تحظى النساء بالتعليم يتعزز تقديرهن الذاتي وهو ما يعود عليهن بطائفة من المنافع. فيفضل استنارتهم فإنهن أقدر على التفاوض بشأن أسعار محاصيلهن، كما أن المتعلمات يتمتعن على الأرجح بقدرة أكبر على التحكم في حياتهن العائلية الصحية وبالتالي يستطعن وقاية أنفسهن وأسرتهم من الكثير من الأمراض وتجنبهن لحالات الحمل غير المرغوبة

سنحاول من خلال هذه الورقة إجراء مراجعة لدور النساء الراهن والكامن في الاقتصاد أولاً ومن ثم في الزراعة وربطها بمنهجية التنمية المستدامة لسبل العيش (SLAs) مركزين على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه سبل تطور المرأة الريفية.

2. قضايا تمايز النوع الاجتماعي في سورية

إن طريقة الحياة التي يعيشها كل من الرجال والنساء والأعمال التي يمارسونها والدخل الذي يتقاضوه والأدوار المحددة التي يؤديونها والعلاقات التي يتقاسمونها ، كل تلك الأدوار قامت العادات والتقاليد والثقافات المتوارثة والأفكار الاجتماعية التقليدية بصياغتها وتشكيلها بحيث تعاملت مع النوع الاجتماعي بتمايز واختلاف واضحين. في الواقع إننا نعيش في عالم يسوده تمايز الجنسين بأمور شتى وبالتالي فإن المعايير التقليدية تلك تبدو واضحة وجليّة في النظم الاقتصادية والاجتماعية وبنية القوانين والتشريعات مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل. كما يبدو التمايز النوعي واضحاً ليس فقط في المسؤوليات الملقاة على عاتق الرجل والمرأة والأجر الذي يتقاضاه كل منهما لقاء مشاركتها في المجتمع وإنما في ضآلة الفرص الممنوحة للنساء وبشكل متكافئ مع الرجال في الوصول لموارد رأس المال. من الضروري فهم الطرق التي يتمايز بها الجنسين وكشف المواقع التي تُهمش فيها النساء وذلك من أجل إنجاح الجهود المبذولة لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

كانت سورية قد شهدت، كغيرها من دول العالم النامي ، تطور الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على أوضاع النساء . حيث أدت تلك التحولات إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة . ونتيجة للتوجهات الفكرية والأيدولوجية للقطر فقد شهدت حياة النساء تطوراً ملحوظاً في كافة المجالات.

منذ العام 1970 بدأت قضايا تمكين وتطوير المرأة تحتل المرتبة الأولى في أجندة الحكومة السورية وكأولوية من أولويات التنمية وتبلورت تلك الأولوية بالتزام الحكومة الملموس ببنود المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، و الذي دعا إلى تعزيز أوضاع النساء وإزالة كافة العراقيل التي تعيق النساء من مشاركتهن بشكل فعال في كل مناحي الحياة وتطبيق مبادئ المساواة والعدالة بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. بناءً على ذلك فقد أخذت الحكومة السورية على عاتقها كل الإجراءات لوضع مبادئ مؤتمر بكين موضع التنفيذ. وتماشياً مع تلك الإجراءات ، تم إحداث اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (NWC) في عام 1995 بعضوية كل من الوزارات ذات العلاقة بشؤون تنمية المرأة والمنظمات الشعبية والاتحادات التجارية إضافة للوزارات التي تعمل بشكل مواز مع شؤون المرأة . كما تم إحداث لجان للمرأة في عدد من الاتحادات التجارية والتي تضم لجنة المرأة العاملة ولجنة المرأة المهندسة ولجنة المرأة العاملة في السلك القضائي. كما نجم عن تلك الجهود إحداث لجنة المرأة داخل كل من وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء (تقرير الجمهورية العربية السورية، 2004، 10 سنوات بعد مؤتمر بكين).

نتيجة لذلك، تم صياغة استراتيجية عمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بشؤون المرأة في عام 1996. كما تم توحيد تلك الاستراتيجية مع الخطة الخمسية التاسعة للتنمية والتي أفردت ولأول مرة فصلاً خاصاً حول قضايا تمكين المرأة و سبل ترجمتها في خطط العمل الوطنية والقطاعية متضمنة آليات عمل متابعة وتقييم سير عمل تلك الخطط ومؤشرات التقييم.

قامت اللجنة الوطنية للمرأة خلال الفترة 1996-1999 بتنفيذ إجراءات المتابعة والتقييم لما تم تنفيذه في المرحلة الأولى ما بعد مؤتمر بكين. أما المرحلة الثانية (1999-2001) من المتابعة تمت تنفيذها من قبل الاتحاد العام النسائي والتي هدفت ، إضافة للأمور الأخرى: إلى ما يلي:

- تعزيز القدرات الوطنية
- بناء القدرات المؤسسية
- دمج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج الوطنية
- تطوير الاستراتيجيات
- تعيين كادر لجنة المرأة الوطنية ووضع القوانين الناظمة لعملها
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية
- إجراء دراسات عن النوع الاجتماعي للفترة التالية لمؤتمر بكين ومراجعتها

ضمن هذا السياق ، فقد تم تضمين قضايا تمكين المرأة في مختلف بيانات الحكومة الرسمية والتي أعلنت من خلالها الدعم المتواصل للدور المفروض للنساء إلى أبعد حد و تعزيز مساهمتهن في كل المجالات و النهوض بتنميتهن فكرياً واجتماعياً. كما حافظت تلك البيانات على ضرورة حماية الطفولة - الارتقاء بدور العائلة كقوة أولى للمجتمع - تحديث التعليم والتدريب المهني - تفعيل مكاتب التشغيل - إصلاح نظام الأجور- توسيع مجال الخدمات الاجتماعية والصحية- تعزيز الخدمات المتعلقة بدور الأيتام والعجزة و المعاقين وأخيراً إعادة تفعيل دور المنظمات غير الحكومية - تحسين العمل التطوعي. وبنفس الأهمية لما سبق تم إصدار ومراجعة وتحديث القوانين والتشريعات.

1.2. النوع الاجتماعي والسكان

يُقدر عدد السكان في سورية بـ 18,881,361 نسمة في عام 2006 كما بلغ معدل النمو السكاني 2,3% حيث يُعتبر معدل النمو المرتفع للسكان من أكبر المعوقات التي تواجه التنمية في سورية. ولكن الانخفاض المستمر في معدل الخصوبة الكلي المسجل خلال العقدين الأخيرين ، والذي يُقدر حالياً بحوالي 3.8 مولود لكل امرأة ، ساهم في انخفاض معدل النمو السكاني إلى 2.45% في فترة 2000-2005 حيث بلغ في مناطق الحضر 2.6% خلال نفس الفترة السابقة. يمكن النظر إلى الوضع السابق كواحدة من أهم الظواهر السكانية التي تتطلب وضع سياسات سكانية خاصة جداً . من ناحية أخرى، من السمات الهامة للاقتصاد السوري خلال العقود الثلاث الأخيرة ، كما هو مشار إليه في تقييم مختلف القطاعات، بغض النظر عن التقلبات الحاصلة خلال تلك المرحلة، بأن سورية قد حافظت نسبياً على المعدلات العالية للإنفاق على خدمات العناية الاجتماعية وبالتالي قد خطت خطوات جيدة وراسخة في مختلف المجالات من الرعاية الاجتماعية مثل خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

تختلف البنية العمرية والجنسية للسكان حالياً عن السابق وذلك بسبب انخفاض نسبة الأطفال الفعلية من هم بعمر أقل من 15 سنة خلال عام 2003 إن كان في نسبة الإناث أو الذكور وجاء ذلك لصالح العمالة من السكان ضمن الفئة العمرية (15-64 سنة). حيث كان المعدل الكلي 48.4% في عام 1981 من ثم انخفض إلى 39.6% في عام 2003، كما

انخفضت نسبة الذكور من 48.6% إلى 39.9% وكذلك الإناث انخفضت نسبتهم من 48.3% إلى 39.2% (مسح صحة الأسرة، 2001 ، المجموعة الإحصائية 2003/المكتب المركزي للإحصاء).

أما بالنسبة لنسبة السكان من هم بعمر دون الخمس سنوات،، تشير الإحصاءات إلى انخفاض نسبتهم من 19.3% في عام 1981 إلى 12.4% في عام 2003. كما انخفضت نسبة الذكور في هذه الفئة العمرية من 19.3% في عام 1981 إلى 12.2% عام 2003 وكذلك بالنسبة للإناث فقد انخفضت نسبتهم من 19.4% إلى 12.2% في نفس الفترة.

أما السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24 سنة) فقد ارتفعت نسبتهم من 19.7% في عام 1981 إلى 22.2% في عام 2003 وأيضاً ارتفعت نسبة الذكور من 19.7% إلى 22.9% وازدادت نسبة الإناث من 19.6% إلى 21.6% في نفس الفترة السابقة الذكر.

أما بالنسبة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (10-15) سنة فقد ارتفعت نسبتهم من 24.8% في عام 1981 إلى 26.3% في عام 2003 وكذلك الذكور من 25.1% إلى 27.5% والإناث من 24.5% إلى 26.3% في نفس الفترة.

من ناحية ثانية، فقد ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية (أكثر من 65 سنة) من 3.3% في عام 1981 إلى 3.6% في عام 2003. حيث ازدادت نسبة الذكور في هذه الفئة من 3.2% إلى 4.2% إلا الإناث حيث بقيت نسبتهم ثابتة تقريباً 3.1% في نفس الفترة. كما بلغ عدد النساء من هن بعمر أكثر من 65 سنة لكل 100 رجل 93 امرأة في عام 1981 وانخفض هذا العدد إلى 67.1 امرأة في عام 2003.

يعتمد النمو السكاني على عوامل عدة مختلفة منها مباشرة مثل معدل المواليد ومعدل الوفيات والهجرة والتي يمكن أن يكون لها آثاراً إما سلبية وإما إيجابية. أما العوامل غير المباشرة مثل تأخر سن الزواج وانعكاساته على طرق تنظيم الأسرة وعلى معدلات الخصوبة لدى النساء.

جدول-1: توزيع عدد السكان حسب النوع الاجتماعي خلال الفترة (1991-1994) و تقديرات (2003) بالآلاف

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
1981	4622	4424	9046
1994	7049	6733	13782
2003	8979	8571	17550

المصدر: الإحصاء السكاني لعام 1981 و تقديرات الـ 2003

أما بالنسبة لمعدلات الخصوبة، والتي تُعتبر من أهم عوامل النمو السكاني ، فقد أظهرت المسوحات الخاصة بالسكان أن معدلات الخصوبة العالية في فترة الستينات قد انخفضت بشكل بطيء وتدرجي في فترة السبعينات ومن ثم انخفضت بشكل كبير في التسعينات مشيرة بذلك على أن هناك تغيرات معنوية و معتدلة قد حدثت لمعدلات الخصوبة العالية التقليدية . إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت معدلات الخصوبة لدى النساء، أي عدد الولادات التي تنجبها المرأة خلال حياتها، من 6.8 ولادة في عام 1981 إلى 3.8 ولادة في عام 2001 هذا من جانب. و انتشار استخدام وسائل تنظيم

الأسرة ساهمت في انخفاض معدل ولادة الأطفال من جانب آخر ، وبالتالي فإن معدلات استخدام تلك الوسائل قفزت من 39% في عام 1993 إلى 46.6% في عام 2001.

إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها القطر قد أدت إلى تعديل السلوك الإنجابي وجعلها تميل نحو الاعتدال. ومن بعض تلك التطورات الناجمة تجلت في عملية التطور التعليمي للنساء وتأخير سن الزواج واستخدام وسائل تحديد النسل ومساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية. إلا أن معدلات الخصوبة الزوجية ، والمعبر عنها بعدد الولادات الحية ما بين النساء المتزوجات أو النساء اللواتي سبق لهن الزواج خلال مراحلهن الإنجابية من حياتهن لا تزال مرتفعة بالرغم من أنها انخفضت من 10.7 ولادة في عام 1981 إلى 6.6 ولادة في عام 2002.

إن المفهوم القائل أن إنجاب عدد كبير من الأولاد يساعد الأسرة في النشاطات الأسرية قد تغير إلى مفهوم آخر وهو أن زيادة عدد الأولاد يزيد من أعباء الأسرة ، وبالتالي فإن معدل النساء الراغبات في إنجاب طفل إضافي قد انخفض من 44.3% في عام 1993 إلى 33.5% في عام 2001 وبالنتيجة فإن متوسط معدلات الخصوبة بشكل عام قد انخفضت من 129.3 طفل في عام 1994 إلى 109.5 طفل في عام 2003. إن انخفاض معدل الخصوبة قد ساعد في انخفاض معدل النمو السكاني حيث انخفض من 33 بالآلف في بداية التسعينات إلى 24.5 بالآلف في بداية الألفية الثالثة.

2.2. السياسات والتشريعات المتعلقة بالمرأة الريفية في سورية

1.2.2. السياسات

حصلت المرأة في بداية السبعينات على حقوق مساوية للرجل في ظل التشريعات السورية وخاصة في مجال التعليم والعمل والضمان الاجتماعي والصالح العام. ولكن في واقع الأمر لم تلحظ استراتيجيات التنمية والخطط الوطنية المساهمة الفعلية للنساء في التنمية الاقتصادية. كما أنه بالإضافة للافتقار إلى الدعم المؤسسي للنساء الريفيات إلا أن عدد المشاريع والبرامج الموجهة للنساء الريفيات كانت قليلة، وبالتالي فإن معظم المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مجال قضايا المرأة الريفية لم يكن لها من يمثلها من النساء في مواقع صنع القرار، بالإضافة إلى قلة عدد النساء المتخصصات اللاتي يعملن على الارتقاء بقضايا المرأة الريفية. إن معدل الأمية وظروف التدهور الصحي وزيادة عدد النساء ربات الأسر وافتقار المرأة للوصول إلى البنى الاقتصادية والعمليات الإنتاجية (مثل القروض والأرض والتعليم والتكنولوجيا والمعلومات والتدريب وغيرها) تمثل بعض المؤشرات التي عكست صورة وضع المرأة الريفية في بداية التسعينات والذي لا يزال مهماً في الجهود التنموية المبدولة.

ينص التشريع السوري على مبدأ هام وهو المساواة بين النوع الاجتماعي والذي يكفل حقوق المواطنين كاملة ، إلا أن هناك بعض القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل لا تزال تتعامل بشكل تمييزي بين الجنسين.

• قانون العمل

استناداً للدستور الصادر بتاريخ 13 آذار 1973 ، هناك مادتين رئيسيتين توضحان حقوق النساء بما يخص قانون العمل:

المادة 36 (قانون العمل):

- أ. العمل حق وواجب لكل مواطن وعلى الدولة أن تضمن توفيره لكل المواطنين
- ب. كل مواطن له الحق بأن يتقاضى أجره لقاء نوع العمل الذي أداه و الإنتاج الذي قدمه وعلى الدولة أن تكفل ذلك الحق.
- ج. تقوم الدولة بتحديد عدد ساعات العمل وتضمن خدمات التأمين الاجتماعي وتنظم حقوق العامل من الإجازات الصحية والإدارية و دفع التعويضات والمكافآت المختلفة الأخرى للعاملين.

المادة 45 من الدستور (فيما يخص المرأة)

تكفل الدولة للمرأة توفير كل الفرص التي تمكنها من المشاركة الفعلية والكاملة في شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما تقوم الدولة بإزالة كافة المعوقات والعراقيل التي تعيق تطور المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع.

من ناحية أخرى ، للنساء العاملات الحق في أخذ إجازة أمومة مدتها 8 أسابيع مدفوعة الأجر كما بإمكانهن أخذ إجازة إضافية مدفوعة الأجر جزئياً. كما قامت الحكومة بتوفير مراكز وطنية لحضانة الأطفال في المدارس وأماكن الأمهات مقابل أجر زهيد.

تمنح بعض قوانين العمل النساء العاملات بعض الامتيازات المتعلقة بالدور الإنجابي لها ، إلا أن وجود بعض الشروط التي تعيق المرأة من المشاركة ببعض الأعمال أو المهن وفيما يلي الشروط التي تحول دون ذلك:

- ✓ تُمنع النساء من العمل من الساعة 8 ليلاً وحتى الساعة 7 صباحاً.
- ✓ يُمنع تشغيل النساء في الأعمال التي تلحق الضرر بصحتها الجسدية والأخلاقية.
- ✓ تُمنع النساء العاملات الزراعيات من العمل ليلاً إلا في أوقات الحصاد. ولهن نفس حقوق النساء العاملات الأخرى في الحصول على إجازة أمومة وعلى أصحاب العمل تأمين مراكز لرعاية الأطفال إذا تجاوز عدد الأمهات الـ 100 امرأة.

• معدل البطالة

لقد طرأ تغير على معدلات البطالة بين صفوف الذكور والإناث خلال العام 2002، على سبيل المثال ، كان هناك تباين واضح تراوح بين 4% و 8.2% خلال مرحلة 1981-2002 ، كما لوحظ وجود تغيرات حادة في نسبة الإناث عندما قفزت النسبة من 4.3% في عام 1991 إلى 24.1% في عام 2002، تشير الأرقام الواردة في الجدول-2 إلى وجود تغيرات مختلفة ولكن تضاعفت الفجوة ما بين الذكور والإناث. كما تشير الأرقام أيضاً لوجود معدلات بطالة عالية في

صفوف الإناث الحضر مقارنة بالإناث الريفيات مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الجنسين بشكل كبير خلال تلك الفترة في كل من الحضر والريف.

جدول-2: معدل البطالة للسكان (15 سنة وما فوق) وذلك حسب الجنس والمنطقة خلال 1981-2002

العام	الحضر		الريف		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1981	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0	4.0
1994	6.1	10.6	6.6	11.6	6.3	11.1
2000	7.5	28.1	7.0	13.4	7.3	18.5
2002	7.0	24.4	9.7	23.9	8.2	24.1

المصدر: الإحصاء السكاني 1981-1994- مسح الهجرة الداخلية 2003. مسح القوة العاملة 2002

أظهرت نتائج المسح المنفذ من قبل المكتب المركزي للإحصاء في عام 1995 إلى عدم وجود تغيرات تذكر في معدلات البطالة بين الرجال خلال الفترة ما بين 1970 و 1995 حيث تراوحت النسبة بين 4% و 4.5%. في حين نجد أنه وعلى نحو مغاير ازدياد معدلات البطالة بين صفوف النساء من 4.4% في عام 1970 إلى 11.6% في عام 1995. كما اتسعت الفجوة النوعية بشكل خاص بين سكان الحضر حيث تضاعفت نسبة النساء العاطلات عن العمل بمعدل أربع مرات مقارنة مع الرجال. من ناحية ثانية فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل 12.3% في عام 1998 مقابل 48.9% بالنسبة للذكور. فيما يتعلق بالعمالة، تواجه سورية تحديات جادة في إيجاد فرص عمل لـ 382,000 عامل يُتوقع دخولهم سوق العمل سنوياً للفترة ما بين 2000-2005 (أثر العولمة على المرأة العربية العاملة ، لريم الجابي،. معدلات البطالة ص5) حيث تشير إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في عام 1998 إلى وجود معدل عال من البطالة لمن هم في عمر أقل من 25 سنة (19.9% بالنسبة للذكور و 19.7% بالنسبة للإناث) ونسبة 68% من العاملين يتقاضون أجراً أقل من 100 دولار أميركي شهرياً خلال عام 1970. إن نسبة 43% من العاملين في القطاع الحكومي يبحثون عن فرصة عمل ثانية وذلك بسبب ضآلة الرواتب التي يتقاضونها أولئك العاملين.

يُلاحظ بأن الفجوة النوعية تبلغ أقصاها في معظم مجموعات المهن وخاصة في مهن مثل الهندسة والتجارة والإدارة والخدمات. أما بالنسبة للمهن الأخرى فنلاحظ بأن النسبة متقاربة لكل من الذكور والإناث المشتغلات بالزراعة و الفن والعلوم و السكرتاريا.

من ناحية أخرى ، فإن نسبة العمال المستخدمين الناشطين من الرجال والنساء العاملين في العام 2000 كانت نسبتهم متقاربة جداً حيث بلغت نسبة النساء 48.3% ونسبة الرجال 51.7%. كما لوحظ وجود تباين كبير حسب النشاط الاقتصادي لكل قطاع و بلغت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات أعلى بكثير من نسبة مشاركة الرجال حيث بلغت نسبة النساء في هذا القطاع 90.9% مقابل 59.1% من الرجال. وبالطبع لا تنطبق الحال هذه على القطاعات الأخرى.

• التمييز في الدخل

إن التشريعات والقوانين السورية المتعلقة بالأجور لا تفرق بين أجور النساء و الرجال العاملين في القطاع الحكومي و النظامي ولكن بسبب صعوبة طبيعة بعض المهن والتي يؤديها الرجل في بعض الأحيان ومقارنتها مع أداء المرأة نلاحظ بأن الأجور التي يتقاضاها الرجل هي أعلى من الأجر الذي تتقاضاه المرأة في معظم النشاطات الاقتصادية. الجدول 3- يوضح متوسط الأجر الشهري الكلي للعام 2002 والذي بلغ 6100 ل.س للرجل مقابل 5703 ل.س للمرأة بفارق 400 ل.س بين كلا الأجرين. علاوة على ذلك، فقد كان التباين الأكبر لصالح الرجال العاملين في مجال النقل والتخزين والمواصلات حيث بلغت تلك الفروقات 1784 ل.س. من ناحية ثانية، الإناث العاملات في مجال التجارة والفنادق والمطاعم تتقاضى أجوراً أعلى من الذكور ويُعزى ذلك إلى أن غالبية الإناث العاملات في تلك المجالات مؤهلة بدرجة عالية أكثر من الذكور.

الجدول-1: متوسط الأجور الشهرية الكلية للعام 2002

النشاط الاقتصادي	الأجر الشهري للذكور (ل.س)	الأجر الشهري للإناث (ل.س)	متوسط الأجر الشهري الكلي (ل.س)
الزراعة/ الصيد/ الغابات	4926	4806	4870
الصناعة	5886	4730	5801
التشييد والبناء	5826	6309	5836
التجارة/ الفنادق/ المطاعم	5787	5904	5792
النقل/ التخزين/ المواصلات	7208	5424	7121
المالية/ الضمان/ الإدارة المحلية	6997	5739	6619
الخدمات	6441	6105	6347
المجموع	6100	5703	6029

المصدر: مسح قوة العمل السورية، 2002

لا تتقاضى المرأة أجوراً مساوية لأجور الرجل للأعمال المتماثلة في القطاع الخاص النظامي وغير النظامي. بالإضافة لذلك، تعاني المرأة من عملية التحايل على القوانين الحمائية وابتداع تفسيرات منحازة وتحريف المفهوم الإيجابي لتلك القوانين والتي وجدت أصلاً لصالح المرأة. بينت نتائج المسح الذي أجري في سورية عام 1995 بأن متوسط الأجر الشهري في المهن الرئيسية قد بلغ 4200 ل.س، حيث بلغت 3736 ل.س للإناث و 4300 ل.س للذكور. كما تم إجراء دراسة ميدانية عن عمل المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن متوسط الأجور الشهرية في القطاع غير النظامي قد بلغ 4080 ل.س بالنسبة للإناث بينما بلغ 6332 ل.س بالنسبة للذكور في ذات القطاع. وبالتالي فإن الفجوة النوعية بين الرجال والنساء قد تجاوزت الـ 50% بالنسبة للنساء العاملات في نفس القطاع.

الجدول-4: الأجر النسبية وذلك حسب نوع النشاط والنوع الاجتماعي للعام 2003

النشاط الاقتصادي	النوع الاجتماعي	فئة الرواتب					المجموع
		9001+	-8001 9000	-7001 8000	-6001 7000	-5001 6000	
الزراعة	ذكور	5.9	2.6	7.2	8.1	9.8	66.4
	إناث	0.4	0	0	1.2	1.6	96.8
	المجموع	3.4	1.4	3.9	5	6	80.3
الصناعة- الكهرباء-	ذكور	9.9	6.3	13	10	17.8	43.2
	إناث	4	100	4	10	11.1	69.8
	المجموع	9.5	5.9	12	10	17.3	45.2
المياه-النفط	ذكور	8	4.4	8.9	12	20.6	46.5
	إناث	0	0	0	8.3	25	66.7
	المجموع	7.9	4.4	8.8	12	20.6	46.8
التشييد والبناء	ذكور	11	4.2	9.8	6.8	14.9	52.9
	إناث	0	5.3	5.3	0	0	89.4
	المجموع	11	4.3	9.7	6.5	14.3	54.2
الأعمال والخدمات	ذكور	21	11	17	15	16.2	18.9
	إناث	3.4	3.4	10	21	10.3	51.9
	المجموع	20	11	17	16	15.8	21.3
الاتصالات والمواصلات	ذكور	23	9.7	13	15	8.1	32.2
	إناث	25	0	8.3	8.3	8.3	50.1
	المجموع	23	8.1	12	14	8.1	35.1
المالية- الإدارة المحلية- الضمان	ذكور	15	13	17	14	13.6	28.2
	إناث	4.5	13	18	17	20.8	26.6
	المجموع	12	13	17	15	15.4	27.7
الخدمات الأخرى المجموع	ذكور	12	8.5	13	12	15.8	38.6
	إناث	3.6	8.4	12	12	14.9	48.5
	المجموع	11	8.5	13	12	15.6	40.4

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، 20027.73

بناءً على النتائج الأولية للمسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في عام 2003 عن دخل واستهلاك الأسرة السورية نرى أن متوسط الأجر تتراوح بين أقل من 5000 و 9000 ليرة سورية (الجدول 2). حوالي 40% من مجمل قوة العمالة تتقاضى أجوراً أقل من 5000 ليرة سورية مشيرة بذلك إلى نسبة الأعمال التي لا تتطلب عمالة ماهرة، كما أن نسبة 80% من العمال العاملين في القطاع الزراعي (نسبة 97% منها إناث) لا يتقاضون أجوراً أكثر من 5000 ليرة سورية.

• *الصكوك القانونية والإرث وقانون الأحوال الشخصية*

بالرغم من أن قانون الأحوال الشخصية في سورية قد قطع أشواطاً متقدمة إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من العوائق (القانون رقم 31 للعام 1980 حيث ينص على أنه يُسمح للمرأة بالاحتفاظ بملكية الأرض التي تشتريها أو التي ترثها عبر الإصلاح الزراعي). يوجد هناك تناقض كبير فيما يخص تمايز الجنسين في النظام التشريعي، حيث أن قانون الأحوال الشخصية المطبق حالياً يعامل المرأة كتابع للرجل وتكون هذه التبعية في غاية التطرف في بعض حالات الزواج والطلاق. ومع ذلك للمرأة حقوقاً مساوية للرجل في المحيط العام وتقوم بنفس الواجبات التي يقوم بها الرجل وبالتالي فإن ذلك يخلق انقسام في القوانين السائدة حيث من المفترض أن تكون النساء تابعة ومغيبية في القطاع الخاص بينما في القطاع الحكومي تكون المرأة مستقلة ومشاركة بقوة. يُلاحظ وجود أشكال أخرى من تمايز النوع الاجتماعي بالنسبة لقانون الجرائم (مثل عدم المساواة في العقوبات بالنسبة لجرائم الشرف مثل الزنا أو التصريح الضمني بتلك الجرائم).

لقد منحت الشريعة الإسلامية النساء حقوقاً اقتصادية واضحة مثل ملكية الأرض والحيوانات وحقوق الملكية الأخرى، وذلك إما من خلال الشراء أو الإرث. المرأة المسلمة لها كامل الحق بالمشاركة بالمعاملات الاقتصادية مثل التجارة والتبادل التجاري.

ينص القانون المدني السوري على أن كافة المواطنين متساوون أمام القانون بغض النظر عن الجنس. كما تم إصدار عدد من القوانين الهامة بشكل خاص لزيادة حقوق المرأة وتحسين حصولها على فرص التعليم والعمل والصحة وتزويدها بالأدوات القانونية للحصول على الأرض والقروض ووسائل الإنتاج الأخرى. ولكن بالرغم من وجود هذه القوانين وعدم وجود معوقات قانونية أساسية تمنع النساء من الحصول على وسائل الإنتاج المنتجة إلا أن فرص وصول النساء للموارد الإنتاجية والخدمات لا تزال محدودة وذلك يعود بشكل أساسي للتقاليد والممارسات المحافظة. ويظهر ذلك في المناطق الريفية أكثر منه في الحضر حيث العادات والتقاليد والثقافات السائدة أكثر حدةً وتحفظاً حيث من الصعب تطبيق تلك القوانين. وبالتالي، فإن وصول النساء لوسائل الإنتاج لا يزال محدوداً بشكل كبير.

أما بالنسبة عملية اتخاذ القرار فيما يخص شؤون الأسرة، يشارك الرجال والنساء على حدٍ سواء في عملية اتخاذ القرار لمختلف قضايا الأسرة (بناءً على المسح الذي أجري من قبل وزارة الزراعة – وحدة تنمية المرأة- بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995) وأن الزوجات ليس لهن رأي فيما يخص تعليم وتزويج الأبناء والبنات. علاوة على ذلك، جاءت إجابات الزوجات متفقة على أن الأزواج هم من يأخذ معظم القرارات إن كانت تتعلق بعدد الأولاد المرغوب إنجابهم أو كيفية التصرف بدخل الأسرة كما لوحظ وجود تناقض كبير بين الآراء المتعلقة برعاية الأطفال حيث أصرت النساء على أنهن صاحبات القرار فيما يتعلق بهذا الشأن.

3. دور المرأة في الاقتصاد

إن دور المرأة السورية في الاقتصاد دور متنامي ومن المتوقع أن ينمو بشكل مضطرب بسبب زيادة معدل النمو السكاني والتغيرات البيئية وهجرة الذكور الدائمة والمؤقتة. إن كانت داخلية أو خارجية، ورغم ذلك، فإن الحكومة السورية قد بذلت جهوداً متواصلة في سبيل تنمية وتحسين أوضاع النساء وتوسيع مشاركتهن الفعالة في عملية التنمية الشاملة. مما لا شك فيه بأن ذلك قد اتضح من خلال مجموعة من السياسات الحكومية الموجهة والتي رفعت معدل مشاركة النساء في قوة العمل من 18.3% في عام 2000 إلى 20.1% بنهاية عام 2005. بالإضافة لزيادة معدل مشاركة النساء في النشاطات الاقتصادية من 12% إلى 13.3% خلال نفس الفترة.

تشارك النساء في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني. وفي الواقع طرأت بعض التغيرات على طبيعة النشاطات التي تؤديها النساء مؤخراً وفي نسبة مساهمتهن في تلك النشاطات حيث كان لتلك التغيرات أثراً جيداً على معايير الحياة وعمل الأوضاع العائلية والفردية للنساء. ومع ذلك، فإن الدور التقليدي للمرأة من أعمال منزلية وعناية بأفراد العائلة وتربية الأولاد بالإضافة للضغوط الناجمة عن العادات والتقاليد السائدة لا يزال يشكل عائقاً أمام دخولها الواسع لسوق العمل حيث توجد هناك فجوات مختلفة في بعض المهن والنشاطات. يعرض هذا الفصل القضايا المتعلقة بمدى مساهمة المرأة من ناحية حجم قوة العمل وتوزيع العمال حسب النشاط الاقتصادي والهيكل الحرفي والوضع المالي للعامل وانتشار البطالة.

الجدول 5: نسبة توزع السكان (+15 سنة) حسب الجنس ونسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي (1981-2002)

الجنس	2002		1994		المجموع
	نشط اقتصادياً	غير نشط اقتصادياً	نشط اقتصادياً	غير نشط اقتصادياً	
ذكور	38.7	61.3	80.1	19.9	100
إناث	5.8	94.2	23.2	67.8	100
المجموع	22.6	77.4	52.5	47.5	100

المصدر: الإحصاء السكاني لعام 1994، مسح القوة العاملة 2002

تشير البيانات إلى وجود تطور ملحوظ في معدل النشاطات الاقتصادية في مرحلة 1999-2002 حيث ارتفعت النسبة من 22.6% في عام 1994 إلى 52.5% في عام 2002 حيث يمكننا القول بأن النسبة تلك قد تضاعفت خلال تلك الفترة. من ناحية ثانية، تشير البيانات لوجود تطور ملحوظ في معدل النشاطات الاقتصادية للنساء والتي زادت بمعدل أربع أضعاف خلال الفترة 1994-2002 من 5.8% إلى 32.2%. بالرغم من تلك الزيادة إلا أن غالبية النساء العاملات لا يزلن خارج سوق العمل. ويوضح الجدول 6- ارتفاع معدل الذكور النشطين اقتصادياً مقارنة بمعدل الإناث والذي تضاعف بمعدل ثلاث مرات خلال العام 2002 (80.1% للذكور مقابل 23.3% للإناث).

الجدول-6: معدل النشاطات الاقتصادية الخام (+15 سنة) حسب الجنس في الفترة (1981-2002)

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1981	42.2	4.1	23.6
1994	41.2	6.4	24.3
2000	47.4	12.3	30.3
2002	48.3	14.2	31.9

المصدر: الإحصاء السكاني (1981-1994) مسح الهجرة الداخلية 2000 . مسح القوة العاملة 2002

نلاحظ من الجدول السابق بأن هناك بعض التغيرات التي طرأت على متوسط النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1981-2002) بالنسبة للإناث . كما لوحظ وجود زيادة معنوية مابين 1981 و 2002 حيث زادت النسبة من 4.1% إلى 14.2% بزيادة مقدارها 34.5%. أما بالنسبة للذكور فقد زادت نسبتهم من 4.2% إلى 48.3% في نفس الفترة وبزيادة مقدارها 11.1%.

من جهة أخرى ، و عند إجراء مقارنة بين مساهمة ك من النساء والرجال في سق العمل خلال نفس المرحلة ، لوحظ ارتفاع معدل دخول النساء لسوق العمل كما تضاعفت نسبة مساهمتهم بمعدل 3.5 في العام 2002 مقارنة مع العام 1981.

إن معدل النشاطات الاقتصادية الصافية المتعلقة بقوة العمل والسكان المستهدفين والمتوقع دخولهم سوق العمل يفسر أهمية حساب معدل النشاط الاقتصادي الصافي بشكل أكثر دقة من حساب معدل النشاط الخام. كما يوضح الجدول 7- 7 - معدل النشاطات الاقتصادية الصافية للسكان (بعمر 15 سنة وما فوق) وذلك حسب النوع الاجتماعي خلال العامين 1994 و 2002 .

الجدول-7: معدل النشاطات الاقتصادية الصافية للسكان (+15 سنة) حسب الجنس في عامي 1994 و 2002 .

النوع الاجتماعي	1994	2002
ذكور	70.4	80.1
إناث	10.4	23.2
المجموع	40.9	52.5

المصدر: الإحصاء السكاني لعام 1994، مسح القوة العاملة 2002

تشير البيانات لوجود تطور ملحوظ في معدل النشاطات الاقتصادية الصافية في عام 1994 و 2002 بالنسبة للإناث و الذكور ، كما أن معدل الإناث قد حقق زيادة ملحوظة في عام 2002 بمقدار الضعف لما كانت عليه في عام 1994 حيث بلغ 23.2% في عام 2002 و 10.4% في عام 1994 وهنا يجب تسليط الضوء على أهمية توفير فرص أكبر للنساء لدخولهن سوق العمل بأعلى معدل ممكن.

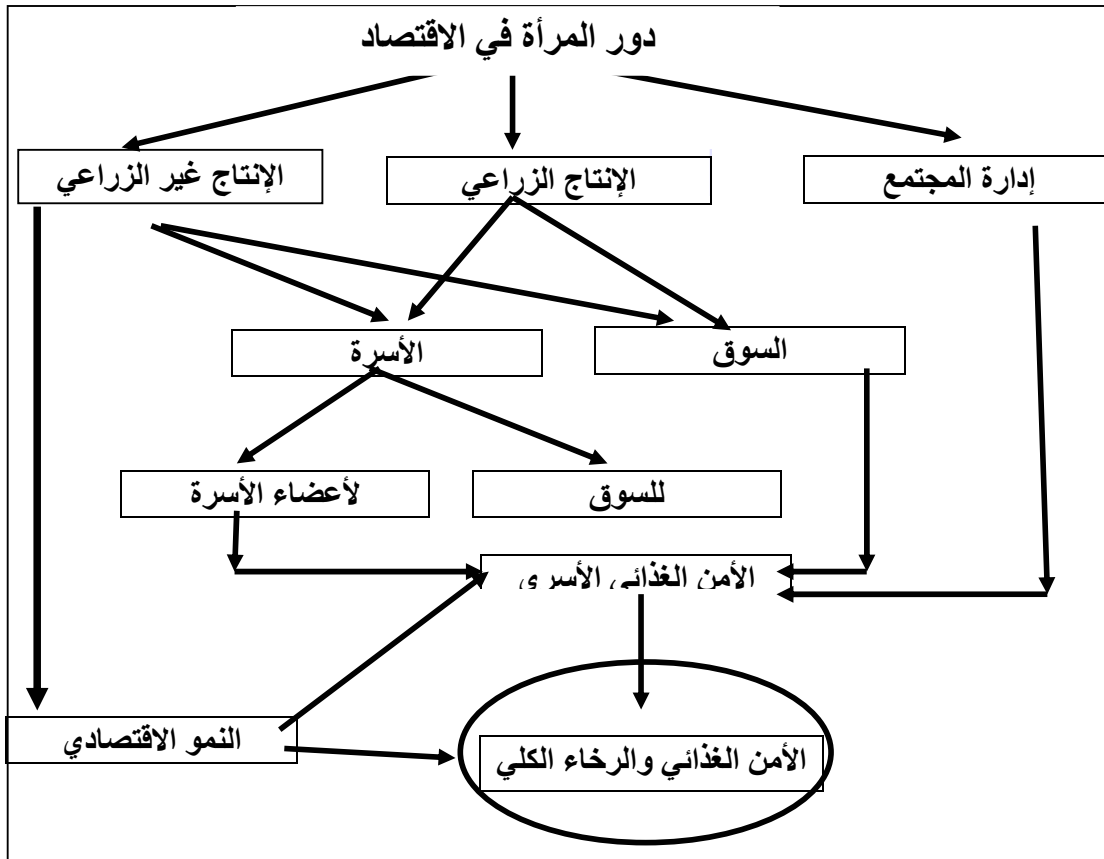
إن غالبية الإحصاءات لا تأخذ بعين الاعتبار العمل المنزلي للمرأة وبالتالي يُعتبر عملاً غير محسوب اقتصادياً مما يخلق نوعاً من التمايز في حساب معدل النشاطات الاقتصادية للإناث . فبالنتالي ، إذا تم احتساب عمل النساء المنزلي مضافاً إليه عملهن في مجالات الحياة العامة نجد بأن معدل النشاط الاقتصادي للنساء هو أعلى بكثير من معدل النشاط

الاقتصادي للرجال. إضافة لذلك ، تُصنف غالبية الإناث على أنهن غير ناشطات اقتصادياً (90% من الإناث بعمر 10 سنوات وما فوق و 34.5% من الذكور) ويعود سبب اعتبار الذكور في غالب الأحيان غير نشطين اقتصادياً لالتحاقهم بالمدارس في حين يعود سبب اعتبار الإناث أنهن غير نشطات اقتصادياً بسبب زواجهن المبكر وكونهن بالتالي ربات بيوت (بلغت نسبة الإناث ربات البيوت 62% في الحضر و 66% في الريف).

4. دور المرأة في الزراعة

تشارك المرأة في الزراعة بشكل كبير نظراً لأن حوالي نصف السكان في سورية يعيشون في المناطق الريفية وتساهم الزراعة بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف من قوتها العاملة. كما تؤدي المرأة الريفية حوالي 70% من الأنشطة الزراعية. لقد ازدادت نسبة العاملات الزراعيات من 28.4% في عام 1994 إلى 58.8% في عام 2000. إن ارتفاع معدل النمو السكاني في الريف أدى إلى الافتقار لوجود فرص عمل في تلك المناطق و إلى انخفاض الأجور الزراعية والطلب الموسمي للعمالة الزراعية. تعاني المناطق الريفية من زيادة نسبة هجرة الذكور المؤقتة والدائمة إن كانت داخلية أو خارجية ، وبالتالي تجد المرأة الريفية نفسها تضلع بالأعمال الزراعية ومساهمة رئيسية في قوة العمل الزراعي والذي يتطلب منها العمل لساعات طويلة طيلة العام كعمالة أسرية غير مأجورة.

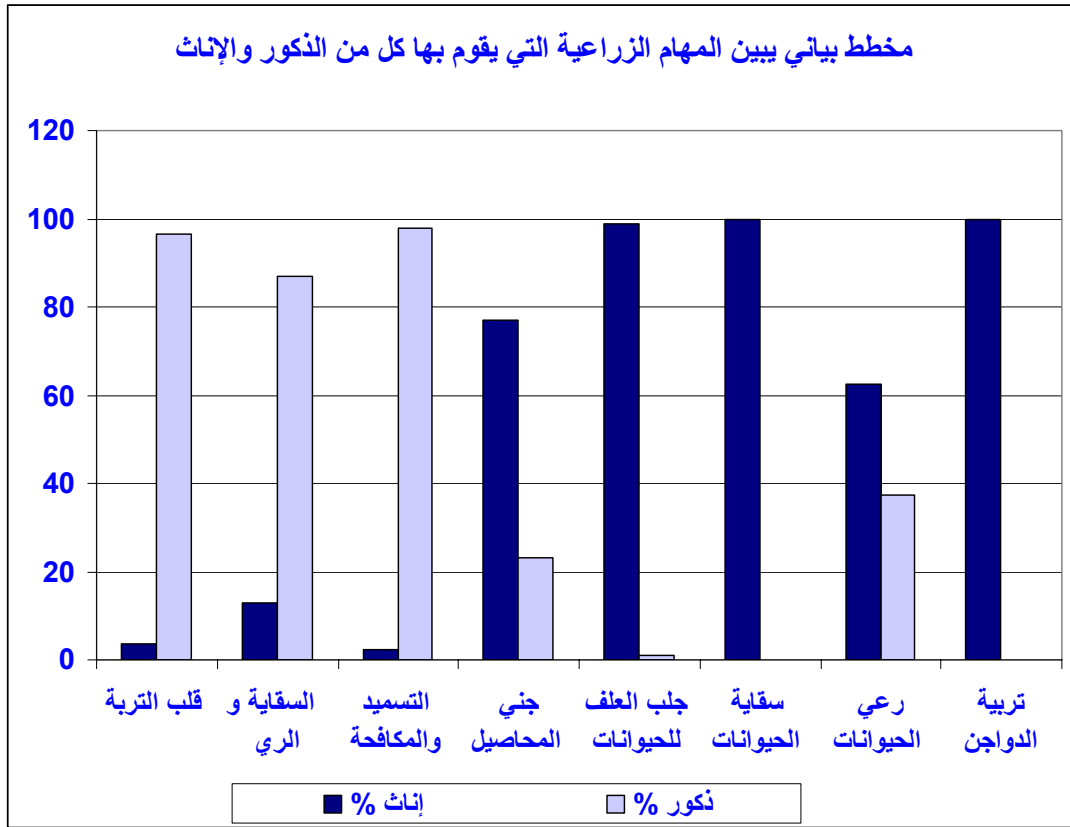
المخطط التالي يوضح الدور المضاعف للمرأة في الاقتصاد بشكل عام والزراعة بشكل خاص



إضافة لعمل المرأة الزراعي ، فإنها تلعب دوراً هاماً في الزراعة وإنتاج الغذاء وفي الأمن الغذائي الأسري كعمالة مأجورة أو غير مأجورة حيث تؤدي المهام الزراعية الرئيسية من نثر للبذار وحصاد وتربية الحيوانات وتنظيف الحظائر وإحضار المياه و إعداد الطعام والطبخ والخياطة وتربية الأطفال وغيرها وبذلك تقوم بتأمين سبل العيش عن

طريق قيامها بالنشاطات الزراعية والأسرية والاقتصادية. وفي نفس الوقت تستطيع النساء الوصول لبعض الموارد والحصول على بعض المنافع ولكن قدرتهن على التصرف بتلك المنافع لا تزال مقيدة ومحدودة. إن النظرة التقليدية لأدوار الجنسين أدت إلى وجود فجوة نوعية ملحوظة فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والصحة والوصول للخدمات الأخرى.

يمثل المخطط البياني 2- التالي توزيع الأعمال الزراعية حسب النوع الاجتماعي (المسح المنفذ من قبل وزارة الزراعة والفاو عام 1995) و يوضح أيضاً المهام التي تقوم المرأة الريفية بتأديتها و التي تتطلب جهداً وصبراً عاليين كونها غير ممكنة.



المصدر: قاعدة بيانات وحدة تمكين المرأة في وزارة الزراعة

5. وصول المرأة لأصول رأس المال الخمسة

لقد تم تطبيق منهجية سبل العيش المستدامة الموصى بها من قبل قسم التنمية الدولي البريطاني والذي حدد موارد أصول رأس المال في خمس أصول رئيسية والتي من خلالها يمكن تقييم وضع الفرد من حيث قدرته في الوصول لتلك الموارد. ومن هنا تم عرض بعض البيانات حول إمكانية وصول المرأة لتلك الموارد والتصرف بها. الأصول الخمس الرئيسية هي:

1. الموارد البشرية وهي عبارة عن حالة الفرد العقلية والجسدية
2. الموارد المالية وتضم رؤوس الأموال والمدخرات والرواتب والأجور التي يتقاضاها الفرد
3. الموارد الاجتماعية وهي عبارة عن العلاقات الاجتماعية التي تربط المجتمع الواحد
4. الموارد المادية وتضم البنى التحتية والخدمات
5. الموارد الطبيعية وهي عبارة عن السلع والخدمات الطبيعية العامة

1.5 وصول المرأة للموارد البشرية

1.1.5 الحالة التعليمية للمرأة الريفية

هناك ما يزيد عن ثلث من النساء الريفيات اللواتي يعملن خارج المنزل هن أميات بالكامل (36.3%). ومع ذلك من الملاحظ أن الإناث الريفيات اللواتي يحملن شهادة مهنية يشكلن نسبة (15%) من إجمالي الإناث العاملات مقارنة مع 4% فقط من الذكور. كما تبلغ أعلى نسبة للإناث العاملات في المنزل اللواتي يستطعن القراءة والكتابة (28.7%) تليها اللواتي يحملن شهادة الدراسة الابتدائية. يوضح الجدول-8- الحالة التعليمية للسكان الريفيين في عام 1994

جدول-8: توزع العمال الريفيين حسب العمر والجنس والحالة التعليمية في العام 1994

الحالة العلمية	عمال خارج المنزل			عمال منزليين		
	ذكور	إناث	الفجوة النوعية	ذكور	إناث	الفجوة النوعية
أمية	20.3	36.3	16.0+	36.3	18.6	17.7-
يقرأ ويكتب	32.2	18.6	13.6-	35.8	28.7	7.1-
ابتدائية	24.5	15.2	9.3-	24.4	22.7	1.7-
إعدادية	9.8	6.9	2.9-	6.8	7.9	1.1+
ثانوية عامة	6.1	5.7	0.4-	4.0	2.6	2.6-
ثانوية مهنية	4.2	15.3	11.1+	1.2	0.7	0.5-
جامعي وما فوق	3.3	3.0	0.1-	1.4	0.4	1.0-

المصدر: تم حسابها من قبل وحدة تمكين المرأة في وزارة الزراعة

بلغت نسبة الأمية الكلية في سورية للعام 2003 حوالي 23.1% (36.1% إناث و 10.3% للذكور) إلا أن معدل الأمية في الريف أعلى منها في الحضر (34%) وخاصة بين الإناث (44%) مقارنة مع الذكور (16%) بفجوة نوعية مقدارها (18+).

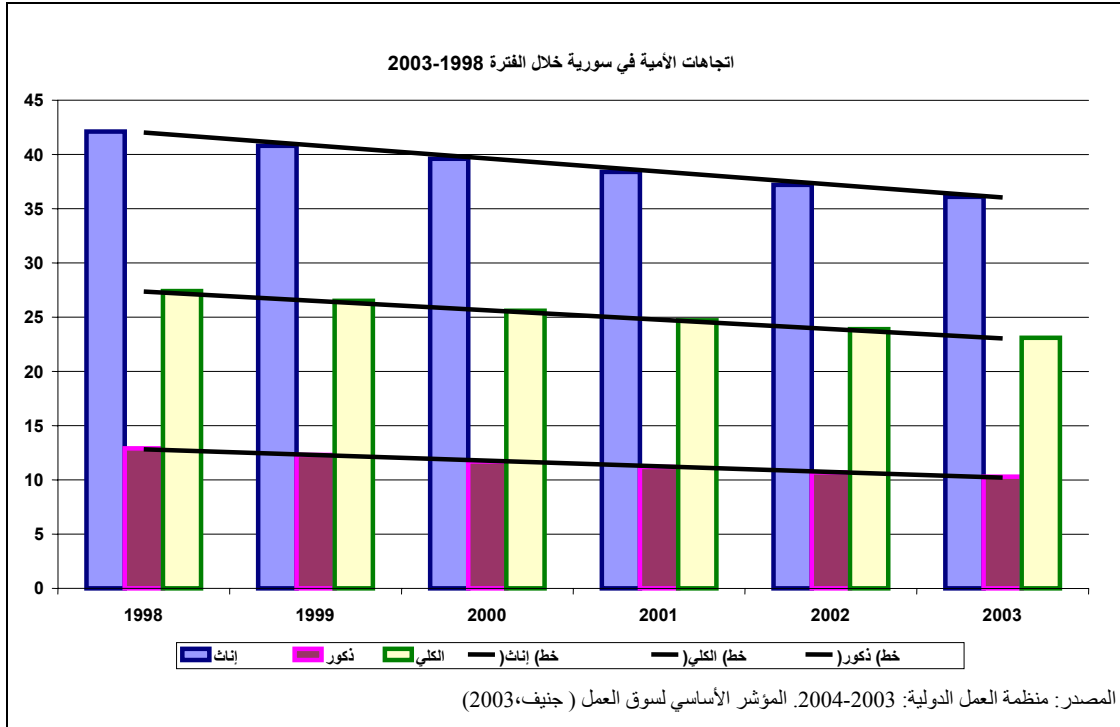
بلغت نسبة النساء اللواتي يرأسن أسرهن حوالي 9% وهذه النسبة مشابهة للنسبة في كل من الريف والحضر. كما بلغت نسبة النساء اللواتي يرأسن أسرهن بوجود الأزواج حوالي 1.7%. إلا أنه من الملاحظ أن النساء اللواتي يرأسن الأسر ذات الحجم الصغير نوعاً ما وبالتالي لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي يرأسن أسراً تتراوح عدد أفرادها بين 1-4 أشخاص 67% بينما انخفضت تلك النسبة إلى 9% في الأسر التي تتألف من 7 أشخاص. أما بالنسبة للذكور أرباب الأسر فقد بلغت نسبتهم 31.5% و 25% على التوالي حسب عدد أفراد الأسرة. (مسح قوة العمل السورية ، المكتب المركزي للإحصاء، 2002). يوضح الجدول-9- توزيع أرباب الأسر حسب الجنس وعدد أفراد الأسرة.

جدول-9: نسبة توزيع الأسر حسب رب الأسرة وحجم الأسرة

عدد أفراد الأسرة	جنس رب الأسرة	
	ذكور	إناث
1-4	31.5	66.9
5-7	43.5	24.3
7 وما فوق	24.9	8.9
المجموع	100	100

المصدر: مسح قوة العمل السورية 2002، المكتب المركزي للإحصاء

يبين المخطط التالي خط اتجاه الأمية في سورية خلال الفترة من 1998-2003 ويوضح انخفاض معدلات الأمية نتيجة للجهود المبذولة في هذا المجال.



أخيراً لقد انخفضت هذه المعدلات بشكل كبير بين صفوف الإناث في كل من الريف والحضر وذلك بسبب ارتفاع مستويات التعليم. علاوة على ذلك، فإن العمال الزراعيين في الريف يتلقون تدريباً فنياً ضئيلاً حيث أن 2.1% فقط من هم يتلقون أي نوع من التدريب (2.3% ذكور و 1.2% من الإناث).

بلغت الفجوات النوعية أقصاها في الفئة العمرية 30-60 سنة. ومن الملاحظ أن 34% من الشباب من هن بعمر 10-19 سنة لا تزلن أميات بشكل كامل. كما أن تلك النسبة هي أعلى بكثير بين صفوف الشباب الريفيات. وبالتالي يمكن أن نستشف في ضوء تلك الحقيقة أن الشباب في تلك الفئة العمرية يشكلون 42% من العمالة النسائية. حيث الاعتقاد السائد بأن تعليم الفتيات غير مربح اقتصادياً حسب وجهة نظر الآباء بسبب زواجهن ومغادرة أسرهن بينما تعليم الفتيان يؤمن للآباء الأمن الاقتصادي في مرحلة شيخوختهم.

تبين تقديرات توزيع النوع الاجتماعي بأن التعليم الابتدائي في المدارس الريفية يتشكل من 45.6% من مجموع عدد الطلاب الكلي، وبالتالي لا تتجاوز الفجوة النوعية الـ 4.4.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد شكلت نسبة الفتيات في المدارس الإعدادية والثانوية 46% من المجموع الكلي للطلاب (43% في الريف و 49% في الحضر). أما بالنسبة للتعليم في المعاهد المتوسطة التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فقد تم تقسيمها إلى معهدين بيطريين و 9 معاهد زراعية حيث تشكل نسبة الطالبات 16% من المجموع الكلي للطلاب البيطريين و 34% من المعاهد الزراعية التسعة الكلية.

بالنسبة للتعليم الجامعي فقد بلغت نسبة الطالبات الجامعيات 42% من المجموع الكلي للطلاب كما تشير نسبة الإناث المسجلات والمتسربات من المدارس بأنه عندما تزداد نسبة المسجلات في المدارس تزداد نسبة المتسربات من التعليم أيضاً.

2.1.5. نصيب النساء من فرص التدريب

لا تخصص النساء عادة بالتدريب الفني كمجموعة مستهدفة حيث العوائق الثقافية والاجتماعية بالإضافة لضيق الوقت كل تلك المعوقات تقف حائلاً أمام النساء في الذهاب لمواقع التدريب أو الغياب الطويل عن المنزل لحضور تلك الدورات . وغالباً لا تعلم المرأة عن وجود فرص تدريبية بسبب التواصل المحدود مع المدربين الفنيين وعناصر الإرشاد والمنظمات الأخرى بشكل عام.

عُقدت جلسة قصيرة حول تمايز الجنسين والتنمية في سورية حيث ركزت تلك الجلسة على طرق تعزيز دور النوع الاجتماعي في المشاريع المستقبلية المنفذة من قبل الاتحاد الأوروبي. و من أحد الأسئلة المطروحة في الجلسة كان إذا كان لدينا شاب وشابة لهما نفس المؤهلات قد تقدمتا للحصول على فرصة عمل . فأى منهما مرجح للحصول على فرصة العمل تلك ولماذا؟ كل الإجابات اتفقت على أن الشاب في الغالب سوف يحصل على فرصة العمل تلك لأسباب مختلفة منها أن الزواج والإنجاب ورعاية الأطفال هي من أولويات الأنتى. وبالتالي عندما تتزوج الفتاة العاملة ستقوم إما بترك عملها للتفرغ لمنزلها وإما ستسافر مع زوجها في حال كون الزوج مسافراً خارج المنطقة. ونتيجة ما يتبع الزواج من حمل وولادة والاضطرار للحصول على إجازة أمومة كل تلك التبعات الزوجية ستجعل صاحب العمل رافضاً لعمل الشابات ومنعهن من الحصول على فرصة تطوير ذاتهن وأوضاعهن. أما السؤال الثاني الذي تم طرحه ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لمساعدة الأمهات الشابات اللواتي يتحملن مسؤولية العناية بالأسرة والأطفال؟. كان الجواب المتفق عليه بالإجماع أن التقاليد ، وليست القوانين، تقف عائقاً أمام تطورهن و الحصول على فرص أفضل في قوة العمل. لذلك من هنا جاءت ضرورة إدراج قضايا النوع الاجتماعي في المشاريع المستقبلية لمفوضية الاتحاد الأوروبي عن طريق تنفيذ تحليل قضايا النوع الاجتماعي في المشاريع الرئيسية التي تتضمن : إصلاح القطاع الصحي ودعم التدريب المهني وتوفير المعاهد العليا لإدارة الأعمال والتسهيلات القطاعية الحديثة. عمل المشاركون في الجلسة ضمن مجموعات وذلك للإجابة على التساؤلات التالية: ما هي أهم الفروقات بين كلا الجنسين والتي يمكن استشفافها في كل مشروع؟ ما هي الأبعاد التي أدت لوجود عدم المساواة بين الجنسين؟ ما الذي يمكن فعله للتركيز على ضرورة المشاركة المنصفة للنساء في المشاريع؟ هل تطبيق نظام الحصص يعطي فرصاً متساوية للرجال والنساء وهل هناك من حل لكسر النمط الاجتماعي السائد في التمييز بالعمل؟ البعض اتفق على إمكانية وجود حل من شأنه أن يخفف الفجوة النوعية في العمالة. في حين البعض الآخر قال أن هناك خطر في إمكانية إبقاء الشخص الصحيح أو منح الأشخاص غير المهرة فرصة الحصول على فرصة عمل لا يستحقونها. لذا يجب تقديم مهارات تدريبية خاصة والتركيز على بناء القدرات للمؤسسات الوطنية من خلال دعم المشاريع التنموية لكل من نساء الريف والحضر بالإضافة لوجود وعي وإدراك عام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وإكسابهن مهارات قيادية وريادية لزيادة الوعي بحقوق النساء في ميادين العمل.

الجدول -10- التالي يوضح توزيع عدد الدورات التدريبية وعدد المتدربين وذلك حسب النوع الاجتماعي ونسبة مشاركة الإناث في الأعوام 1994 و 2000 و 2001 و 2002

الجدول-10: نسبة مشاركة النساء في الدورات التدريبية

السنة	الدورات التدريبية الموجهة للفلاحين		الدورات التدريبية الموجهة للفلاحات		مجموع عدد المتدربين	معدل مشاركة المتدربات %
	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربات		
1994	160	2757	143	2590	5347	48.4
2000	523	9158	492	8762	17920	48.9
2001	439	8322	568	10531	18853	55.9
2002	513	9041	501	9466	18507	51.1

المصدر: الإحصاء السوري للسكان عام 1994، نتائج بحث قوة العمل للعام 2001 و 2002، مسح الهجرة الداخلية 2000

3.1.5. الحالة الصحية للمرأة الريفية

يُعتبر الحمل والإنجاب من أهم أدوار النساء في المجتمعات الريفية، وبالتالي فإن معدل الخصوبة العالية للمرأة يؤدي إلى تعريض صحة المرأة لمخاطر صحية خطيرة وخاصة في حال جهلها بالأمر الصحي. من ناحية ثانية يُقدر أعلى معدل للوفيات بين المجموع الكلي النساء بحوالي (107 وفاة لكل 100 ألف ولادة أو طفل حي) بالرغم من أن المعدلات تلك تعتبر متدنية مقارنة بالدول المشابهة في المنطقة.

لقد وضعت استراتيجية الصحة الإنجابية الوطنية السورية أهدافها بموازاة أهداف المؤتمر العالمي والاستراتيجية الوطنية للسكان واستراتيجية وزارة الصحة (2001-2020). لقد تطورت المؤشرات المتعلقة بصحة المرأة خلال السنوات القليلة الماضية بشكل كبير ، حيث انخفضت معدلات وفيات الأمهات من 143 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 1990 إلى 107 وفاة في عام 1993 وإلى 65.4 في عام 2002. كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال من 0.024 إلى 0.018 خلال فترة السنوات الخمسة عشر الماضية (بمعدل 1.6% بالسنة). أيضاً ازداد معدل استخدام موانع الحمل من 40% في عام 1993 إلى 46.6% في عام 2002. (التقرير الوطني للجمهورية العربية السورية، 2004).

ضمن إطار العمل ذاك قامت الحكومة بأخذ مبادرة تأمين خدمات الصحة الريفية وخاصة في المناطق غير المخدومة بشكل جيد وذلك بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان. لا توجد هناك فجوات نوعية ملموسة فيما يخص وفيات الأطفال لأنه في واقع الأمر الأطفال الإناث هن أكثر حظاً من الأطفال الذكور في البقاء على قيد الحياة وذلك من وجهة النظر البيولوجية.

تشير الحالة الغذائية للأطفال الريفيين ، وهو مؤشر جيد للفقر، بأن 28% منهم يعانون من سوء التغذية (12.5% يعانون من سوء التغذية المفرط و 15.1% يعانون من سوء التغذية المعتدل). بعبارة أخرى، الفجوات النوعية ضمن هذا السياق غير ملحوظة حيث تبلغ نسبة الأطفال الفتيات اللواتي يعانين من سوء التغذية 25.8% بينما بلغت نسبة الأطفال الذكور 27.8%.

2.5. وصول النساء للموارد المالية

تشكل العمالة المأجورة النسبة الأعلى في توزيع النشاطات الاقتصادية حسب حالة العمل لكل من الرجال والنساء. تباينت نسبة العمالة المأجورة خلال الفترة (1981-2002) كما هو موضح في الجدول 9. انخفضت نسبة العاملات بأجر من 67.8% في عام 1981 إلى 65.6% في عام 1994 ومن ثم انخفضت إلى 37.7% في عام 2002. بالمقابل، كان هناك ارتفاع في نسبة العاملات الأسريات بغير أجر والذي كان 18.8% ومن ثم انخفض إلى 41.9% في عام 2002. علاوة على ذلك، لم يكن هناك تغير ملحوظ في نسبة العاملات خلال الفترة 1981-2002 إلا أن نسبة الإناث اللواتي يعملن لحسابهن الخاص قد انخفضت من 12.1% في عام 1981 إلى 10.5% في عام 2002.

جدول-1: توزيع نسبة العمال (+15 سنة) وذلك حسب حالة العمل والجنس في 1981-2002.

2002		2000		1994		1981		حالة العمل
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1.3	10.0	1.0	6.1	3.6	10.8	1.3	4.4	صاحبة عمل
10.5	31.5	5.0	26.3	11.7	24.8	12.1	27.5	تعمل لسابها الخاص
46.3	48.0	46.8	57.4	65.6	57.3	67.8	62.5	عامل بأجر
41.9	10.5	47.2	10.2	19.1	7.1	18.8	5.6	عامل بغير أجر
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الإحصاء السكاني 1981-1994 : أبحاث قوة العمل للعام 2002: مسح الهجرة الداخلية 2000.

تساهم النساء وخاصة في المناطق الريفية في النشاطات الزراعية ورغم ذلك بلغت نسبة النساء الحائزات على الأرض 5% فقط من إجمالي عدد الحائزين. تظهر نتائج الإحصاء الزراعي الذي أجري في عام 1994 بأن عدد الحائزين على الأرض قد بلغ (614000 حائز) بزيادة مقدارها 26% عن إحصاء عام 1981 . بلغت نسبة الذكور الحائزين على الأرض 94.7% بينما بلغت نسبة الإناث الحائزات على أرض 5.3% من إجمالي الحائزين على الأرض. من ناحية أخرى ، لقد بلغ متوسط الحيازة بالنسبة للذكور و 83,000 متر مربع وبلغ متوسط الحيازة بالنسبة للإناث 58,000 متر مربع حسب إحصاء عام 1994. يوضح الجدول-12- التالي نسبة الحائزين على الموارد الزراعية لكل من الرجال والنساء ومتوسط الحيازة وذلك حسب المحافظة ومعدل مساهمة النساء في الزراعة للعام 2002.

جدول-12: نسبة توزع الحائزين الزراعيين حسب الجنس ومتوسط الحيازة و المحافظة ومعدل مساهمة النساء في الزراعة للعام 2002.

المحافظة	الحائزين الزراعيين		معدل الحيازة		معدل المساهمة %
	ذكور %	إناث %	ذكور %	إناث %	
دمشق	91	9	27.9	25.1	19
ريف دمشق	95	5	33.0	19.5	31
حمص	95	5	81.3	65.4	41
حماة	95	5	66.1	58.6	49
طرطوس	95	5	18.2	15.5	33
اللاذقية	95	5	19.7	15.5	35
ادلب	91	9	56.0	32.4	50
حلب	97	3	120.8	97.8	28
الرقبة	96	4	259.8	177.0	30
دير الزور	95	5	53.5	19.6	56
الحسكة	96	4	173.4	160.9	30
السويداء	89	11	76.6	59.3	45
درعا	91	9	7.9	53.2	38
القيطية	94	6	40.1	31.5	46
المجموع	95	5	82.5	57.4	40

المصدر: نتائج بحث قوة العمل ، 2002

بالإضافة لذلك، يُقدر متوسط حيازة الأرض بحوالي 80.4 دونم بالنسبة للذكور و 57.7 فقط بالنسبة للإناث من الأرض القابلة للزراعة. بلغت أعلى نسبة من الذكور الحائزين للأرض الزراعية في محافظة الرقة (260 دونم بينما بلغت أعلى نسبة حيازة بين الإناث 177 دونم في نفس المحافظة.

تشكل نسبة النساء الحائزات فقط 5% من المجموع الكلي للحائزين للموارد الزراعية ، وبالتالي تتركز النسبة الأعلى للحائزات في محافظة السويداء (11%) من مجموع الحائزات الكلي تليها ادلب ودرعا (9%).

إن نمط حيازة الأرض ينطبق على كل من النساء والرجال حيث تبلغ نسبة الحائزين على الأرض أكثر من 90% من إجمالي الحيازات الزراعية وبالتالي تُقسم ملكية الأرض حسب النوع الاجتماعي كما يلي: نسبة المالكين الذكور تبلغ 95% ونسبة الإناث 5% أما نسبة مستأجري الأرض (الذين لا يملكون أرض) فقد بلغت 7% فقط من إجمالي الحائزين وهذه الأخيرة أيضاً تنقسم حسب النوع الاجتماعي إلى 93% ذكور و 7% إناث.

تشير نتائج الإحصاء السكاني للعام 1994 إلى أن نسبة الذكور الحائزين على الأغنام قد بلغت 96.4% بينما بلغت نسبة الإناث فقط 3.6% والنسبة مشابهة بالنسبة لحيازة الأبقار والماعز بينما اختلفت النسبة بالنسبة للدواجن حيث ازدادت نسبة الإناث الحائزات على الدواجن بشكل طفيف. يوضح الجدول التالي عدد الحائزين الزراعيين ونسبة و متوسط الحيازة من الحيوانات حسب الجنس

جدول-13: عدد الحائزين على الحيوانات ومتوسط حيازة كل حائز حسب الجنس

حيازة الحيوانات	نسبة الحائزين الذكور%	نسبة الحائزات الإناث%
الأغنام	96.4	3.6
الأبقار	96	4
الماعز	96	4
الدجاج	95	5
أنواع الدواجن الأخرى	99.7	0.3

المصدر: الإحصاء السكاني 1994

علاوة على ذلك، حيازة الإناث للحيوانات محدود ومقيد على سبيل المثال:

- ✓ 41% من الإناث المالكات للأغنام يملكن من 1-9 رأس بالمتوسط مقارنة مع 31% من الحائزين الذكور
- ✓ 68% من الإناث المالكات للأبقار يملكن بحدود 1-2 رأس مقارنة مع 63% من الحائزين الذكور
- ✓ 40% من الإناث المالكات للماعز يملكن بحدود 1-2 رأس مقارنة مع 25% من الحائزين الذكور
- ✓ 44% من الإناث المالكات للدواجن يملكون حوالي 1-9 دجاجات مقارنة مع 38% من الحائزين الذكور

تعتبر النساء مسئولة بالكامل عن كل المهام المتعلقة بتربية الحيوانات والدواجن ما عدا عملية الرعي حيث يقوم الذكور بهذه المهمة (37.5%) ولكن بالنسبة لعمليات الإنتاج الزراعي الأخرى فتساهم الإناث في كافة مراحلها، وبالتالي المساهمة الأساسية للنساء تكمن في التعشيب والحصاد والقطاف (حيث تتطلب هذه المهام المزيد من القدرة على الصبر والتحمل). ومع ذلك فإن النساء مغيبة تماماً عن مهمة التسويق (فقط في 0.5% من الحالات) وبالرغم من أن المرأة تقوم بأداء العديد من المهام في الإنتاج الزراعي إلا أنها لا تملك القدرة على الوصول للموارد الإنتاجية والحصول على المنافع.

أكثر من نصف العمال العاملين في القطاع الزراعي يمضون حوالي (43-48) ساعة أسبوعياً (53% لكل من الذكور والإناث مع زيادة طفيفة من جانب العمال النساء) حيث الفجوات النوعية الأخرى طفيفة جداً لا تُذكر.

علاوة على ذلك، تقوم النساء بأداء معظم الأعباء المنزلية الشاقة حيث تتحمل النساء الريفيات مسؤولية كاملة في تنظيف المنزل ورعاية الأطفال وإحضار الحطب في 56% من الأسر كما هن مسئولات عن الخبز في 77% من الأسر. أما بالنسبة للذكور (الأباء والأبناء) فإنهم يسيطرون على عملية التسويق (في 91% من الأسر).

إن ملكية الأرض والحيوانات والآلات الزراعية لا تعني فقط الوصول لتلك الموارد وإنما القدرة على التصرف بها وإدارتها. بالرغم من أن المرأة تقوم بأداء العديد من المهام في الزراعة إلا أن قدرتها على التصرف بتلك الموارد لا يزال في أدنى مستوياته.

تعتبر الزراعة هي المهنة الرئيسية لغالبية الحائزين الزراعيين (70%) أما بالنسبة للذكور تُعتبر الزراعة المهنة الرئيسية لـ 69% من المالكين وتليها مهنة البناء والتشييد (10% لكل منهما). بالمقابل فإن المهنة الرئيسية لغالبية النساء

الحائزات للموارد هي الزراعة (96%) و تصل أعلى نسبة تركيز لهن في محافظة دير الزور والحسكة (99%) وأدنى نسبة توجد في دمشق (86%).

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي ، نلاحظ بأن أكثر من ثلث مالكي الأصول هم أميون بالكامل (36% ذكور و 39% إناث). الثلث الثاني يستطيع تقريباً القراءة والكتابة فقط (33% ذكور و 28% إناث). كما وصلت أعلى نسبة من الأمية بين صفوف اللواتي يملكن أصولاً إنتاجية في محافظة ادلب (34% إناث و 38% ذكور) ونسبة مماثلة في محافظة حلب.

علاوة على ذلك، يسيطر الذكور بشكل كامل تقريباً على حيازة الآليات الزراعية (99%) وهناك 11 امرأة فقط في القطر يملكن آليات زراعية و 9 منهن يملكن جراراً خاص بهن.

من ناحية أخرى، تشير نسبة توزيع العمال الريفيين حسب فئة الرواتب بأن هناك أكثر من 70% من العاملات يتقاضين راتباً يتراوح بين 2000 ل.س كحد أدنى و 4000 ل.س كحد أعلى (أي ما يعادل \$40 - \$80) مقارنة مع 41% من العمال الذكور.

علاوة على ذلك، هناك أكثر من 30% من العاملات الريفيات يتقاضين راتباً يتراوح بين 40-60\$ مقارنة مع 9% فقط من الذكور، وبالتالي من الواضح في الجدول 4- بأن العاملات الريفيات يتركزن في الأعمال ذات فئة الرواتب الدنيا مما يشير لوجود تمايز بين الجنسين بالنسبة للرواتب. يبدو هذا النمط واضحاً عند مراقبة متوسط الدخل الشهري حسب القطاع الاقتصادي.

3.5. وصول النساء للموارد الاجتماعية

يتم تحديد مدى مساهمة النساء في المجتمع من خلال قدرتهن على الحصول على الموارد والتصرف بتلك الموارد. في هذا السياق تُعرّف الموارد بشكل عام من خلال القدرة على الوصول والإدارة للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة لذلك يتم تحديد وضع النساء من خلال شغلهن لمناصب اتخاذ القرار إن كان على مستوى الأسرة أو على مستوى الحياة العامة. بالرغم من وجود عدد قليل من النساء السوريات يشاركن في صناعة القرار إلا أن ذلك لا يعني بأن متطلباتهن واحتياجاتهن قد تراجعت من قائمة أولوياتهن.

وكما هو متوقع فإن أكثر من نصف النساء العاملات داخل المنزل وخارج المنزل هن غير متزوجات حيث يُلاحظ وجود فجوة نوعية موجبة للعاملات اللواتي يعملن خارج المنزل حيث بلغت نسبتهن (22.1%) والعاملات داخل المنزل نبتهن (29%) في الفئة غير المتزوجات. كما انخفضت معدلات الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير بعد الزواج بسبب الأعباء المنزلية والحمل والإنجاب وتربية الأطفال.

يتحسن وضع المرأة عندما تكون متساوية مع الرجل وعندما تكون مساهمة فعلية في عملية صناعة القرار، إن كان على مستوى الحياة العملية أو على مستوى الأسرة. تدعم الحكومة السورية دمج المرأة في المجتمع ولكن لا تزال نسبة مشاركة المرأة في ذلك ضئيلة، وبالتالي يمكن قياس نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال بعض المؤشرات

مثل نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب والمناصب العليا سواء كانت في الدولة والقطاع الخاص أو في المجتمع المدني.

إن تمثيل مشاركة النساء في كل الأقسام الحكومية، بالرغم من عدم وجود دور ملحوظ للنساء الريفيات في عملية صناعة القرار داخل الأسرة وخارجها، وعملية صناعة القرار هو امتياز خاص للذكور أساساً.

أما بالنسبة لصناعة القرار فيما يخص شؤون الأسرة، يُظهر المسح الذي أجرته وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الفاو للعام 1999 (تقرير الفاو ووزارة الزراعة 1999) بأن الرجل والمرأة كلاهما معنيان بأخذ القرار بعدة قضايا تخص الأسرة. بناءً على ما يقوله الأزواج و الزوجات فإن الزوجات ليس لهن رأي فيما يخص تعليم وتزويج الأبناء والبنات. علاوة على ذلك، تتفق الزوجات على أن الأزواج هم من يأخذ معظم القرارات فيما إذا كانت تتعلق بعدد الأولاد المرغوب بإنجابهم أو بكيفية التصرف بدخل الأسرة. ولكن هناك تعارض كبير فيما يخص تربية الأطفال حيث تصر الزوجات على أنهن صاحبات القرار في هذا الشأن (90%) بينما غالبية الأزواج (87%) يعتقدون بأنهم هم يقومون بتلك المهمة.

4.5. وصول النساء للموارد المادية

إن الافتقار للبنى المؤسساتية والمادية المناسبة مثل المواصلات والاتصالات والبحوث والإرشاد الزراعي والبنى التحتية والتسويق المناطق الريفية يُعتبر عائق آخر من المعوقات التنموية في سورية. حيث أن تشتت حيازة الأرض يخفض ويحد من كفاءة استخدام التقنيات وبالتالي يشكل عائقاً كبيراً لنمو الإنتاج.

أظهرت تقديرات إحصاء السكان للعام 1994 في المناطق الريفية بأن هناك 56% من الأسر مزودة بأنابيب مياه الشرب و 92% من الأسر مزودة بالكهرباء، بينما 29% فقط من الأسر مزودة بشبكة صرف صحي حديث وبالتالي تظهر تلك البيانات حجم الأعباء المنزلية التي تقع على عاتق المرأة الريفية وخاصة فيما يتعلق بإحضار الماء واستخدام الحطب للطبخ.

5.5. وصول النساء للموارد الطبيعية

تم إجراء دراسة ميدانية في منطقة جبل الحص في ريف حلب عام 2003 حيث ركزت تلك الدراسة على مفهوم النوع الاجتماعي بين أفراد المجتمع في تلك المنطقة والمتعلق بحق المرأة في الإرث. كشفت تلك الدراسة النظرة الدونية للدور الذي تؤديه النساء في المجتمع والإقلال من مشاركتهن المتعددة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. لذلك، لا يُمنح النساء خيارات تمكنها مالياً وتحرمها من التصرف في تلك الخيارات إن وجدت. بالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تعمل في الأرض ولكن لا يُسمح لها في أن تمتلكها، كما أنه من غير المسموح لها على الإطلاق تملك وسائل النقل والآبار الزراعية في حين يُسمح لها بشكل أوسع ملكية المجوهرات والأموال.

فيما يخص العلاقة ما بين الرجل والمرأة من حيث العمل والملكية، بينت الدراسة أنه من الشائع أن تعمل المرأة في المنزل أو القرية. لا تُعتبر المرأة عاملة إلا إذا عملت خارج قريتها. في هذه الحالة (عندما تكون عاملة) لا يحق للمرأة اختيار كيفية صرف مالها وإنما عليها الحصول على موافقة أبيها أو زوجها إذا كانت متزوجة لتستطيع صرف ذلك المال. علاوة على ذلك، عرضت الدراسة موقف المجتمع تجاه حرمان النساء من حقهن في الإرث ومطالبتهن بحقهن في الميراث أمر مرفوض اجتماعياً. في آخر الدراسة هناك فرق كبير بين الدور المطلوب تأديته من قبل النساء وبين وضعهن الاجتماعي. لكي يمكن المرأة من تفعيل مشاركتها في العملية التنموية يجب أن تتعلم وأن تعي حقوقها وكيفية تحسين ظروفها الحياتية. (دراسة ميدانية عن دور المرأة والإرث، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان، سورية، الثقافة 2003).

6. المنظمات الحكومية و غير الحكومية العاملة على تطوير المرأة في سورية

هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة في سورية (منظمة الأغذية والزراعة الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الغذاء العالمي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان، البنك الدولي، شبكة الأغا خان للتنمية الريفية، الصندوق السوري لتنمية الريف وغيرها). ولكن لا يزال عدد المشاريع الريفية وعدد المستفيدين من تلك المشاريع ضئيلاً نوعاً ما. وعادة كانت مجالات تلك المشاريع محدودة ومقتصرة على مشاريع صغيرة مولدة للدخل وبعض الدورات التعليمية والتدريبية على بعض الحرف. القليل من تلك المشاريع كانت قد ركزت على احتياجات النساء في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وفي تطوير وإدخال التقنيات المناسبة لعمل النساء بهدف تخفيف أعباء العمل الملقاة على عاتقها.

نورد فيما يلي عدد من المشاريع المنفذة تحت رعاية منظمات غير حكومية في سورية:

- ✓ قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل ودعم عدد من المشاريع في سورية تضمنت مكوناً خاصاً حول تنمية المرأة و تمكينها حيث قامت بتقديم القروض لعدد كبير من النساء الريفيات وتمويل الأنشطة الزراعية وغير الزراعية من خلال المشاريع التنموية التالية: مشروع تطوير المنطقة الجنوبية (المرحلة 2)، مشروع تطوير المنطقة الوسطى والساحلية، مشروع تطوير جبل الحص، مشروع تطوير البادية، ومشروع التطوير في ادلب.
- ✓ كان هناك تعاون بين برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية في تمويل الأنشطة الصغيرة وقامت بدعم المشترك للدورات التدريبية ودورات على كيفية البدء بالمشاريع الصغيرة المولدة للدخل للنساء الريفيات في سورية. كما قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتقديم القروض للبدء بتنفيذ تلك النشاطات كما قام برنامج الغذاء العالمي بتقديم المعونات الغذائية خلال السنة الأولى للنشاط.

7. النتائج والتوصيات والمقترحات

أ. الصعوبات والعراقيل التي تواجه تطور المرأة الريفية

- قلة عدد النساء المالكات للموارد الإنتاجية كالأرض والحيوانات والآليات
- يغيب دور المرأة في عملية صناعة القرار إما داخل أو خارج المنزل
- تؤدي المرأة كل العمليات الزراعية اليدوية بالإضافة لتأديتها لمهام أخرى تتعلق بالأنشطة المنزلية والأسرية مما يزيد من أعبائها
- تعاني العاملات الزراعيات من ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع نسبة التسرب من المدارس.
- تتقاضى المرأة، وخاصة العاملة الزراعية، أجراً شهرياً أقل من العامل الرجل.
- عدم معرفة وإدراك المرأة لحقوقها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والشرعية.
- التطبيقات غير الصحيحة للقوانين والتشريعات التي تخص توريث المرأة واستفادتها من هذا الحق.

ب. النتائج والمقترحات

بناء على الصعوبات والعراقيل المذكورة أعلاه ، هناك حاجة لعدد من الاستراتيجيات التي تركز عن كثب على القضايا المتعلقة بإنشاء ونشر واستخدام المعلومات من قبل النساء الريفيات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل عام والتركيز على قضايا الأمن الغذائي بشكل خاص:

- تمكين المرأة من الوصول للموارد الإنتاجية والمنافع لتحسين مشاركة النساء في الزراعة.
- دعم النساء الريفيات ومساعدتهن في الوصول للموارد والمنافع عن طريق رفع نسبة مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار وتدريبهن على المهارات القيادية والريادية.
- تحسين إنتاجية المرأة ورفع مهاراتها و تخفيف أعبائها المنزلية وتشجيعها على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
- إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في كل سياسات وبرامج وزارة الزراعة وذلك بالتنسيق مع مديريات الزراعة على المستوى الوطني للتأكد من إدخال مفهوم النوع الاجتماعي في كل سياسات وخطط الوزارة ، بالإضافة إلى إجراء محادثات ومشاورات مع المنظمات الأخرى بهدف التنسيق لوضع السياسات ذات الصلة.
- إزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق المرأة من المشاركة الفعلية في كل مناحي الحياة وتطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين الجنسين وتطبيق مناهج تمكين المرأة التي من شأنها تحقق التنمية المستدامة.
- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات يعيق النساء الريفيات من معرفة حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية. لذا يجب العمل على زيادة الوعي لدى صانعي القرار والمخططين بمفهوم تمكين المرأة.

- إشراك كل المعنيين بما فيهم النساء الريفيات بعملية الحصول على المعرفة والمعلومات وعلى كافة المستويات.
- استخدام المنهجيات التي تأخذ خصائص النوع الاجتماعي بعين الاعتبار واعتماد منهج المشاركة واللامركزية
- إجراء المسوحات الميدانية على المستوى الوطني حول المرأة الريفية لتحديد المساهمات الخاصة لكل من الرجال والنساء وتحديد العوائق التنموية.
- تدريب كل من منتجي ومستخدمي البيانات والربط بينهما لتحديد الاحتياجات والحلول اللازمة.
- اختيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد قاعدة بيانات عن الرجل والمرأة في الريف على المستوى المناطقي والوطني ووضع نظام للمتابعة والتقييم.
- إنشاء شبكة معلومات وإيجاد وتعزيز قنوات الاتصال مابين النساء الريفيات أنفسهن وما بين النساء الريفيات ومؤسسات التخطيط الحكومية وذلك من خلال الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام.
- تطوير وتعزيز الفعاليات المساندة للمرأة الريفية مثل الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية ودعوة صانعي السياسات وعامة الشعب.
- تمكين المرأة الريفية من خلال إعطائها الحق في التعبير بشكل أوسع عن آرائها من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المواقع السياسية والمهنية.
- بناء المهارات الفنية للنساء الريفيات بحيث يخفف ذلك أعباء العمل الملقى على عاتقهن ويزيد من أجورهن ويمكنهن من أن يصبحن أعضاء فاعلين في عملية التخطيط التنموي.
- تطبيق المعايير الشرعية والقانونية لتحسين المنافع الاجتماعية و الخدمات الصحية السياسية في المناطق الريفية وتيسير وصول النساء الريفيات للموارد الإنتاجية مثل الأرض التي تُعتبر المورد الرئيسي للإنتاج الزراعي.
- تيسير وصول النساء الريفيات للخدمات والموارد الأساسية مثل التعليم لكافة المراحل والتدريب ومحو الأمية والمهارات التقنية والمعلوماتية تعزيز المهارات المهنية.
- تزويد النساء الريفيات بدعم خاص كالقروض من خلال برامج مكافحة الفقر بحيث يمكنهن من البدء بمشروعات خاصة مدرة للدخل وخاصة لذوي الحيازات الصغيرة و المعيلات لأسرهن.
- أخيراً على المجتمع عموماً والرجل خاصة أن يعوا أهمية تغيير النظرة القديمة والتقليدية عن دور المرأة وحققها من خلال عملية شاملة ومتكاملة تحرر المرأة اجتماعياً وبشكل تدريجي بحيث تتشارك المرأة والرجل على قدم المساواة في عملية تنمية المجتمع ككل.

المراجع

- الإسكوا، الأمم المتحدة، إجابات الدول العربية على الأسئلة بخصوص عشر سنوات ما بعد مؤتمر بكين، 2004، دمشق، سورية (باللغة العربية).
- الإسكوا، الأمم المتحدة، دور المرأة في الزراعة والتصنيع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، 2005، دمشق، سورية (باللغة العربية).
- أمانة سر دول الكومنولث، حزيران 2001، دمج قضايا النوع الاجتماعي في الزراعة والتنمية الريفية، المرجع اليدي للحكومات والمعنيين الآخرين، المملكة المتحدة
- د: ناديا فرح، 1999، تحليل دور المرأة في الزراعة السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وحدة تمكين المرأة، دمشق، سورية (باللغة العربية).
- دوكان ماككوين (شباط، 2001) الإجراءات المقلقة- هل طريقة تطبيق وسائل العيش المستدام متعذرة؟
- ريم الجابي، 2005، أثر العولمة على المرأة العربية العاملة، المنظمة الدولية للهجرة
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، النساء، مطوية، روما، إيطاليا
- كاث باستور، 25 كانون الثاني، 2002، تحليل النوع الاجتماعي من أجل سبل العيش المستدام، إطار العمل، أدوات وارتباطات مع المصادر الأخرى، المملكة المتحدة
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2004، المجموعة الإحصائية السنوية الزراعية، سورية، دمشق
- منظمة الأغذية والزراعة الدولية، 1996، تقرير مهمة: تطوير أنشطة المجموعات النسائية في الأردن وسورية، روما، إيطاليا.
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2004، التقرير الوطني، 10 سنوات ما بعد بكين، السلام، التنمية، المساواة، دمشق، سوريا (باللغة العربية)
- وزارة الزراعة وإصلاح، مهام مهندسة الاقتصاد المنزلي الريفي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 1995، دمشق، سوريا (باللغة العربية)
- www.aplivihoods.org
- -www.livihoods@dfid.gov.uk